

قوله وسئل القاضي ابو الطيب في كفي وجهها ان الامة
 كالحرم ووجهين في ان المصنعة كالامة وكالحرم انتهى
 وعلي ما فيه كمن الجوان بان الاعيان بالرس حتى من
 الامة كمن **ولها ان تسدل** ^{عند الاربعين} **تضم المملة الثانية اي تخرج**
علي وجهها ثوبا متافيا عنه بحشية او نحوها
 كحيط يقلها عن الوجه بقرظفه بالرأس مثلا **سوا**
فعلته اي السدل المذكور **لحاجة من حر او برد**
او خوف فتنة من نظر من لا يجوز نظره لها **ونحوها**
 من المتضيقات للستر **ام لغير حاجة** لان المحرم ستر
 الوجه بما يلاصقه ولم يوجد فيما ذكره **ان وقعت الخشبية**
 لذهاب ما جافها عن الوجه **فاصاب الثوب وجهها**
بغير اختيارها ووجه وجهها حرمة ذلك فعلته **ورفعه**
في الحال فلا فدية ولا اثم ايضا **وان كان** وقوعها
 عليه **عمل اختيارها** اي مع العلم بتجريمها **وقعت**
بغير اختيارها ومع جهلها او كراهيها عليه فعلت وذلك
 الآتية **فاستدامت** بعد ذلك **اغتت ولزمتها**
الفدية لوجود الستر المحرم عليها **وان ستر الخشبي**
المشكك من لا يتضح كورثته او نوقته **سوا** وكان
 له الثاني **ام ثقتة** لانتشبه واحد امن الآلتين
وجهه فقط **اولا** **سوا فقط** بغير محيط **فلا فدية**
عليه اذ لا يوجبها بالشك وكذا الاثم اما بالمحيط كوثب
 للوجه فعليه الفدية واختار الشارح في التحفة
 والمختصر جواز به ايضا ونظر فيه تلميح الشيخ عبد الرزق

بالنية

بالنية للوجه هبانه ان كان انثى فقد سترت وجهها
 او ذكر فقد لبس الخيط قال كما افاد ذلك في الحاشية
وان سترها معها في احرام واحد حرم عليه ذلك
ولزمه الفدية اما في احرامين فلا فدية لانهما
 الموجب خلافا لما جري عليه الشارح في ستر العياب
 والارشاد الشئ الكبير وليس له ستر وجهه مع كشف
 رأسه خلافا لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه وان
 كان لا فدية عليه حينئذ نعم لو احرم بحضور الاجانب
 وجب عليه سترها الامن حيث الاحرام وعليه فدية
 ان فعل ذلك فيهما في احرام واحد **مما فرغ حرم علي**
الرجل ليس الغفازين وهو بضم القاف وتشديد الفاء
 وبالزاي كما تقدم **في يديه** او في واحدة منهما ولو كانت زينة
 ومن دالقتها اعم من الخشبي والمزور وغيرها **ومحرم ايضا**
علي المرأة على الاصح للمني عنه في الصحيح وكذا حرم على الخبيث
ولزم ما يليسه الفدية لانه بالنسبة لغيره المذكور ملبوس
 عضوليس بعورة فاشبهه خفق الرجل وخرط الخبيثه
 ولكونه ملبوس غير عورة في الصلاة فادق خفيها
 والمختار الامة كالحرم احتياطا وفي بعض النسخ ويلزمها
 وعليه فادها بالذکر لئلا يقع فيها فيه والاخرى والذكر
 في ذلك **سوا على الاصح** **ولو اغتتبت ولقت علي**
يديها خرقه او ثقتها وشدتها اي شددت عليها
 اما مسكها لان شدتها غيرها والاقتصير كلقها
بلاختصاص فالصحيح من اقوال الاصحاب انه لا فدية لانه